

Distr.: General
19 July 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البند ١٦٦ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

لم تكد تمضي ٢٤ ساعة على مقتل ٨ إسرائيليين، على أيدي الإرهابيين الفلسطينيين على متن حافلة ركاب قرب عمانوئيل، حتى وجّه انتحاريان ضربة في عمق تل أبيب، فقتل ٣ أشخاص وجرح ٤٠ شخصا، خمسة منهم حالتهم خطيرة.

ووقع الهجوم مساء الأربعاء، حوالي الساعة ١٠/٢٠ مساءً (بالتوقيت المحلي)، في ضاحية نيفيه شعنان جنوبي تل أبيب، وهي منطقة معروفة بكثرة ما فيها من حوانيت وأكشاك لبيع الأطعمة في الطرقات. وفجّر الانتحاريان، اللذان كانت تفصل بينهما مسافة ١٥ مترا تقريبا، شحنتيهما بصورة تكاد تكون متزامنة، فتدافع المشاة بحثا عن مخابأ. وكان اثنان من الذين قتلوا في الهجوم من الرعايا الأجانب، أحدهما من رومانيا والآخر من الصين. ووقع الهجوم في أمسية تشع بآب، التي يتجمع فيها اليهود في أرجاء العالم لإحياء ذكرى تدمير المعبدتين اليهوديتين القديمتين في أورشليم والتعبير عن حزنهم في هذه المناسبة. وقد أعلنت منظمة الجهاد الإسلامي مسؤوليتها عن هذا الهجوم.

وتعتبر إسرائيل السلطة الفلسطينية ورئيسها، ياسر عرفات، مسؤولين عن الحملة الإرهابية المستمرة الموجهة ضد مواطني إسرائيل. وقد استخدمت السلطة الفلسطينية كل ما لديها من أدوات قيادة، كي تهيئ جوا يساعد على الإعداد للأعمال الإرهابية، بما في ذلك التحريض على العنف في وسائل الإعلام الرسمية، وما يدرس في المدارس الفلسطينية من

كراهية لليهود والإسرائيليين، وما تقدمه السلطة من دعم مالي ولوجستي لإرهابيين معروفين.

ويؤكد استمرار الهجمات الفلسطينية ضرورة اتخاذ تدابير دفاعية لحماية مواطني إسرائيل من هذا التهديد. وبالرغم من استحالة إحباط كل محاولة للقيام بأعمال كهذه، فقد حيل دون وقوع هجمات إرهابية لا حصر لها في الأسابيع الأخيرة بفضل الجهود المستمرة للقوات الإسرائيلية. وما دامت السلطة الفلسطينية ترفض القيام بمسؤولياتها تجاه مكافحة الإرهاب، بموجب ما وقعته من التزامات ووفقا لقرارات مجلس الأمن، فلن يكون لدى إسرائيل خيار سوى اتخاذ الإجراءات التي تراها ضرورية لممارسة حق الدفاع عن النفس.

وتدعو إسرائيل السلطة الفلسطينية إلى اتخاذ الخطوات المطلوبة لوقف الأعمال الإرهابية واستئناف العملية السياسية. إذ لن يكون هناك أي أمل في التوصل إلى تسوية سلمية شاملة وقادرة على مقابلة الاحتياجات والطموحات المشروعة للجانبين معاً، إلا إذا اتخذت السلطة الفلسطينية إجراءات لمنع الهجمات الإرهابية الموجهة ضد المدنيين الإسرائيليين.

وأوجه هذه الرسالة إلخاها برسائلي العديدة التي توضح تفاصيل الحملة الإرهابية الفلسطينية التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ١٦٦ من جدول الأعمال، وكوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يهودا لانكري
الممثل الدائم